صوت العرقوب

نشرة تصدر في بيروت عن هيئة أبناء العرقوب - ترخيص بموجب علم وخبر رقم ١٨٣

العدد ٦٧ | أيار ٢٠٠٧م | الثمن ١٠٠٠ ل.ل

قضية العرقوب ليست قضية منطقة او طائفة.. بل هي قضية وطنية عامة وعربية شاملة

مذكرة من هيئة أبناء العرقوب إلى أمين عام الأمم المتحدة الجديد تحذر من المساومة على مياه مزارع شبعا

من كوفي عنان إلى بان كي مون تبقى قضية تحرير مزارع شبعا هي المعيار
ملف الخسائر والتعويضات البالغة ٧ مليار دولار سيشكل محور التحركات القادمة

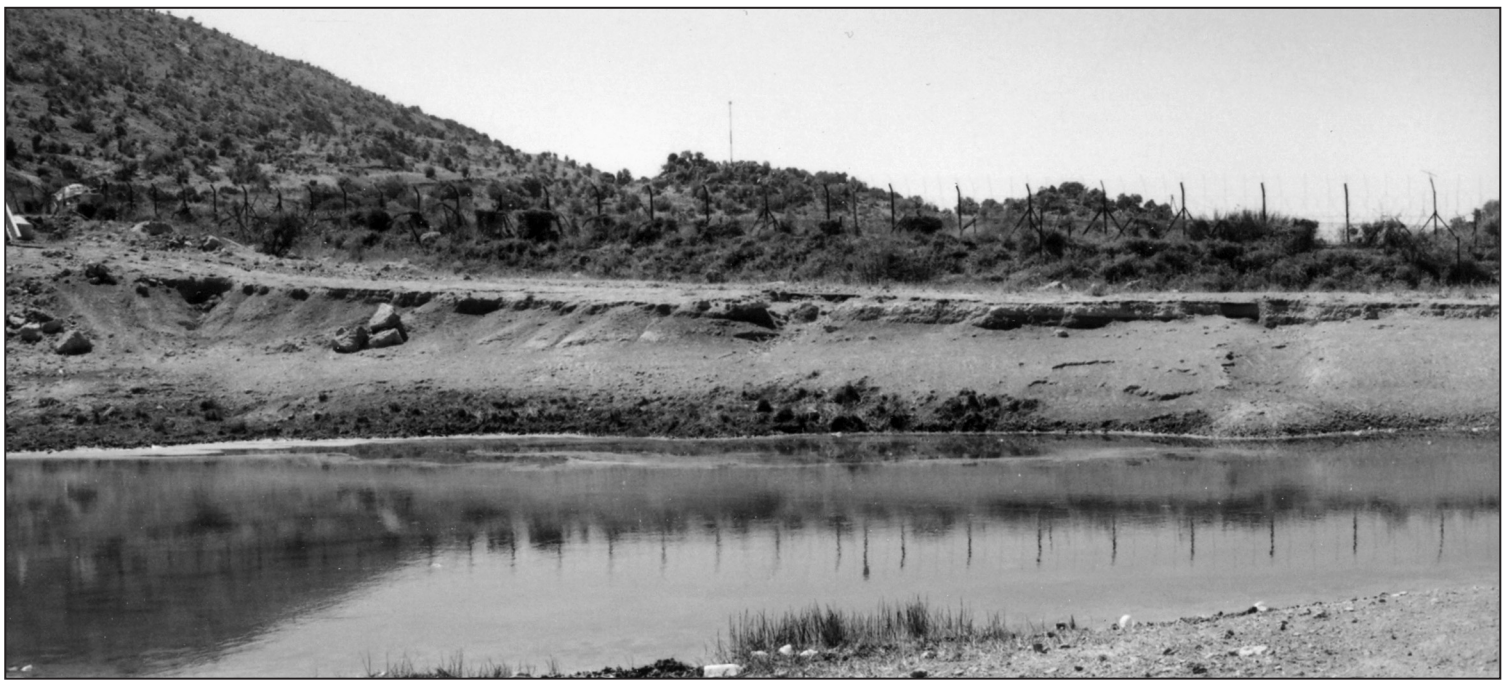

تتزاحم الزيارات والوفود في هذه الآونة من أجل استطلاع الرأي واستيضاح المواقف حول مختلف جوانب الأزمة السياسية في لبنان. وقد شكلت قضية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا محوراً هاماً من محاور مباحثات المبعوثين الدوليين وعلى رأسهم أمين عام الأمم المتحدة الجديد الذي قام بأول زيارة له إلى لبنان بعد تسلمه منصبه الحالي وما البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن حول القرار ١٧٠١ مؤخراً والتقرير الذي كان رفعه قبل ذلك بان كي مون حول تطبيق هذا القرار والكلام الوارد حول مزارع شبعا وحسم لبنانيتها إضافة إلى الحديث عن تقدم لدى الفريق التقني المكلف من الأمم المتحدة في وضع تصور نهائي لجغرافية هذه المنطقة، الا تأكيد جديد ولو متأخر من المجتمع الدولي للحقيقة الثابتة التي أطلقتها هيئة أبناء العرقوب منذ إنطلاقتها الاولى عام ١٩٨٥، وإن كان ما يصدر عن مؤسسة الأمم المتحدة لا يتجاوز حتى الآن الإعلان والكلام ويضمر في طياته محاذير تتعلق بمسألة الترسيم والتحديد التي نحذر من إجرائها قبل تحرير المنطقة أولاً.

كما أننا نحذر من أية مساومات يمكن أن تحصل على حساب حقوقنا ويتم الحديث عن بعضها ضمن صفقة يتم بموجبها الانسحاب الاسرائيلي من المزارع مقابل الاحتفاظ بالمياه ومصادرها.

لقد كان لهيئة أبناء العرقوب تحركاً فاعلاً من خلال اللقاءات والمذكرات التي وجهتها للمعنيين والتي ركزت على الأمور التالية:

أولاً: ضرورة تحرير كامل التراب الوطني المحتل في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وغيرها من المناطق التي يطالب بها لبنان من أجل اقفال ملف الاحتلال الاسرائيلي نهائياً. وعودة السيادة اللبنانية كاملة على كل هذه المناطق بما فيها مصادر المياه والينابيع التي تقع في الاراضي اللبنانية.

ثانياً: التريث في مسألة التحديد والترسيم النهائي للحدود في مزارع شبعا إلى ما بعد التحرير حتى يتسنى للأهالي التأكد من تحرير كل أملاكهم وحتى لا ننتقل إلى نزاعات جديدة.

ثالثاً: إن ملف التعويضات والخسائر الاقتصادية سوف يشكل محوراً اساسياً للتحركات القادمة وعلى المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية تحمّل مسؤولياته كاملة على هذا الصعيد لأن خسائر الأهالي فاقت السبعة مليارات دولار خلال ٤٠ عاماً من الاحتلال وهذا الأمر لن نقبل أي تهاون فيه أو تنازل أو مساومة.

رابعاً: إن وجود قوات اليونفيل في المزارع بصورة مؤقتة في المرحلة الاولى ريثما يتم استلامها من قبل السلطات اللبنانية لا اعتراض عليه شرط السماح للأهالي بالعودة فوراً إلى أملاكهم وأرضهم.

وكانت هيئة أبناء العرقوب ومزارع شبعا قد سلمت أمين عام الأمم المتحدة اثناء زيارته لبيروت مذكرة داعية إياه إلى المساعدة من أجل وقف الاعتداءات الاسرائيلية على أجواء لبنان ومياهه وأرضه. وأكدت أن الانسحاب الاسرائيلي من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والإفراج عن الأسرى في السجون الإسرائيلية تطبيقاً للقرار ١٧٠١ والقرار ٤٢٥، يشكل مدخلاً أساسياً لارساء قواعد السلام في المنطقة.

ودعت الهيئة السيد كي مون إلى زيارة منطقة العرقوب، وبخاصة بوابة مزارع شبعا للاطلاع على وضع الاحتلال الاسرائيلي ميدانياً وعلى معاناة الاهالي من جراء استمرار هذا الاحتلال لمدة قاربت الاربعين عاماً، إضافة إلى حرمانهم من مصادر رزقهم وممارسة كل انواع الاعتداءات عليهم.

ورأت أن تأكيد الامم المتحدة على لبنانية مزارع شبعا وممارسة السيادة اللبنانية عليها لفترات زمنية طويلة قبل احتلالها من قبل اسرائيل، يؤكد صحة ما أوردته الهيئة في مذكراتها ومراسلاتها مع منظمة الامم المتحدة منذ العام ١٩٨٦ حتى يومنا هذا.

ومما جاء في المذكرة:

سعادة الأمين العام للأمم المتحدة

تشكل الوثائق التي استندتم اليها بغالبيتها الساحقة الملف الذي تقدمت به "هيئة ابناء العرقوب ومزارع شبعا" في اكثر من مناسبة الى منظمتكم الكريمة والى المسؤولين الدوليين والعرب واللبنانيين.

إن الحل العادل لقضية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا يشكل المدخل الذي يعيد لمنظمة الامم المتحدة دورها وموقعها ويرفع الظلم الذي ألحقه السيد تيري رود لارسن- مبعوث الأمين العام للامم المتحدة سابقاً- في تقاريره المنحازة لمصلحة الاحتلال الاسرائيلي في مزارع شبعا والتي شوهت موقف الامم المتحدة لفترة طويلة حول هذه القضية وغيرها من القضايا.

اننا نغتنم فرصة وجودكم في لبنان لنضع أمامكم الحقائق التالية:

أولاً: إن الحل العادل لقضية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا يكمن في الانسحاب الاسرائيلي منها انسحاباً كاملاً وناجزاً واعادتها للسيادة اللبنانية والسماح لأهلها بالعودة الى ارضهم واملاكهم بعد أن حرمهم الاحتلال الاسرائيلي منها ما يقارب الاربعين عاماً.

ثانياً: نتمنى على سعادتكم وعلى منظمتكم الكريمة التريث في رسم الخط النهائي للحدود بين لبنان وسوريا في منطقة مزارع شبعا الى أن يتم تحرير هذه المنطقة من الاحتلال ويتسنى للاهالي التأكد من تحرير أملاكهم.

ثالثاً: ان المدخل لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ يكمن في وقف الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية ضد لبنان وسيادته براً وجواً وبحراً والانسحاب من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وتسوية قضية الأسرى من خلال التفاوض والتبادل، وهذا يؤدي الى استعادة المبادرة من قبل منظمة الامم المتحدة وعودة الروح الى مؤسساتها وحمايتها من الانهيار المهددة به نتيجة السلوك الاسرائيلي والاميركي تجاه هذه المنظمة.

رابعاً: إن اقدام اسرائيل على احتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وتهجير اهلها وحرمانهم من حقوقهم وارضهم ومصادر عيشهم طيلة اربعين عاماً، خلّف الكثير من المآسي ومئات الشهداء وآلاف العائلات المشردة والمهجرة وخسائر اقتصادية وصلت حسب الدراسة التي اعدتها "هيئة أبناء العرقوب ومزارع شبعا" الى نحو سبعة مليارات دولار. لذلك يجب على الامم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها تجاه هذه المأساة وأن تتحرك المنظمات المختصة التابعة لها أو المنبثقة عنها للضغط على اسرائيل ومطالبتها بتحمل مسؤوليات عدوانها واحتلالها المستمر، وأن تتم معاقبتها على هذه الاعمال العدوانية والتعويض على الأهالي عن هذه الخسائر الجسيمة والفادحة.

إن هذا الملف سيشكل محوراً أساسياً للتحركات القادمة لـ "هيئة ابناء العرقوب ومزارع شبعا"، ونتمنى على منظمة الامم المتحدة التجاوب والتعاون وتحمل مسؤولياتها تجاه هذا الملف الهام والحساس.

كلمتنا

النزاعات الفئوية تفرق ولا توحد

نحن أبناء منطقة العرقوب الصامدة على جبهة الوطن الجنوبية في مواجهة العدوان الصهيوني وتحدياته واحتلاله لأراضينا في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا ومن موقع المعاناة المزمنة جراء الإهمال الرسمي والحرمان الإجتماعي وانسجاماً مع القيم الإيمانية التي تأصلت في نفوسنا وممارساتنا التاريخية ووفاءً لدماء الشهداء التي دفعناها ضريبة فداءً للعزة والكرامة الوطنية وتمسكاً بالعيش الوطني الواحد في منطقتنا الذي مارسناه سلوكاً وأسلوب حياة والتزاماً بقضية أراضينا المحتلة التي توحد بين أبناء الوطن قاطبة حول مبدأ السيادة المقدس.

وإدراكاً منا لخطورة التحديات المصيرية التي تتربص بالبلاد والعباد في هذه المرحلة يقتضي أن نتمسك بالمواقف والمبادىء الآتية:

أولاً: تأكيد وتثبيت العلاقات الإجتماعية التضامنية بين أبناءالمنطقة ومع جوارها بعيداً عن العصبيات الطائفية والحزازات المذهبية.

ثانياً: التمسك بقضية تحرير أراضينا المحتلة من العدو الصهيوني في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا باعتبارهما أساس الموقف الوطني الجامع حول السيادة الوطنية والاستقلال.

ثالثاً: حماية وتشجيع حرية التعبير والرأي بشكل ديمقراطي على قاعدة أن اختلاف الرأي لا يفسد الود ويغني الحوار المتحرر من قيود الإرهاب والتعصب.

رابعاً: الابتعاد عن كل حملات التجييش الطائفي والمذهبي وتكتيل الناس في جبهات تصادمية تسيء لوحدة الجماعة ومصالحها وحقوقها العامة.

خامساً: إشاعة روح الاعتدال والتسامح الديني وتعزيز مناعة الوحدة بين المسلمين حفاظاً على الوحدة الوطنية الشاملة.

سادساً: نبذ ومحاصرة كل عناصر وعوامل الاستفزاز ومنع هذه الظواهر ومعالجة آثارها بالتعاون بين الجهات الرسمية من بلديات ومخاتير وقوى أمن وجيش لبناني.

علينا معالجة كل إشكال بالحكمة والروية وتغليب المصلحة العامة على كل النزاعات الفئوية التي تفرق ولا توحد.

«صوت العرقوب» تفتح ملفات إهمال منطقة العرقوب إنمائياً

صعب: آن الاوان لمساعدة المزارع المحروم ودفع تعويضات خسائر حرب تموز

أبو همين: المطلوب دعم الجهات الرسمية لتصنيف الزيت اللبناني عالمياً

تشكل منطقة العرقوب أحد نماذج الاهمال الذي مارسته الحومات المتعاقبة ومختلف مؤسسات الدولة بحق مناطق عديدة في مختلف اطراف الوطن. لذلك نفتح "صوت العرقوب" الملف الانمائي في منطقة العرقوب إنطلاقاً من التزام هيئة ابناء العرقوب بالدفاع عن حقوق ابناء العرقوب وحمل قضايا المنطقة في مختلف المجالات.

وفي هذا السياق سنحاول تسليط الضوء على بعض القطاعات الأساسية التي تهم المواطن العرقوبي والتي تعنى بتأمين لقمة عيشه وتساهم ربما في تعزيز صموده في أرضه في مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة. يشكل القطاع الزراعي مصدراً اساسياً وحيوياً من مصادر عيش أبناء العرقوب ومنطقة حاصبيا ويعاني هذا القطاع كغيره من القطاعات من مشاكل عديدة ومتشعبة سوف نلقي الضوء على أهم هذه المشاكل من وجهة نظر المعنيين بهذا القطاع في منطقة العرقوب.

صعب

رئيس التعاونية الزراعية في شبعا

وفي هذا الإطار يقول السيد إبراهيم صعب رئيس تعاونية شبعا الزراعية في حوار خاص مع «صوت العرقوب»:

عشرون سنة احتلال كانت كافية لاتلاف البنية التحتية الزراعية في شبعا وبالرغم من هذا، صمد المزارع في أرضه وانتظر طويلاً عودة الدولة إليه، وفعلاً عام ٢٠٠٠ عادت الدولة ولكن للأسف فارغة اليدين.

لم تقدم الدولة أي مساعدة أو أي دعم حتى تاريخه لهذا المزارع المحروم حتى من البطاقة الصحية.

في شهر تموز ٢٠٠٦ شنّ العدو الإسرائيلي حرباً على لبنان، وكان نصيب المزارع والزراعة خسائر كبيرة من جراء هذه الحرب: خسائر مباشرة، وغير مباشرة ولتاريخه لم يُعوض على المزارعين من أية جهة كانت.

وبالرغم من كل ما جرى وما يجري فإن المزارع الجنوبي مصمم على التمسك بأرضه وبكرامته.

ويضيف: «إن إهمال المزارعين وتهميشهم ليس جديداً في بلدنا، بل هي معاناة مزمنة علماً أن الكثيرين من الشعب اللبناني يعشون من هذا القطاع.

في إحدى المرات قدّمت لأحد المسؤولين في الدولة بعض الأفكار والإقتراحات حول موضوع الزراعة فقال لي: لو عملنا بهذه الإقتراحات لوقعنا بمشكلة التصريف.

فعلاً هناك مشكلة بالتصريف، فهذه صفائح زيت الزيتون مكدّسة في منطقة حاصبيا ولا من مشتر.

على مدى سنتين أقدم الجيش اللبناني مشكوراً على شراء كمية كبيرة من زيت الزيتون في قضائي حاصبيا ومرجعيون وكان لهذه المبادرة أثر كبير في نفوس المزارعين. ولكن هذه السنة لم يشتر الجيش حتى تاريخه شيئاً. ونحن نتمنى على فخامة رئيس الجمهورية وعلى قائد الجيش أن يقوما بالتفاتة جديدة نحو المزارع الجنوبي بشراء زيت الزيتون.

وعما هي طلبات المزارعين وماذا ينقصهم؟ يقول صعب:

١ – قبل كل شيء التعويض عليهم عن الخسائر التي لحقت بهم خلال حرب تموز.

٢ – المبادرة الى تأهيل البنية التحتية الزراعية، من خلال تأهيل أقنية الري وبناء حيطان الدعم وشق الطرقات الزراعية وتأهيل الموجود منها.

٣ – العمل على تأهيل بركة مياه «النقار» القريبة من الشريط الشائك لمزارع شبعا كي يتمكن رعاة الماشية من سقي مواشيهم.

٤ – تقديم البذور والشتول المؤصلة للمزارع مجاناً واعطائه أدوية زراعية لمكافحة الأمراض وخاصة أمراض النحل.

٥ – العمل على تأهيل مجرى نهر الوادي الذي تختلط فيه المياه النظيفة بمياه المجارير مما يلوث البيئة ويضر بالمزروعات.

نحن كجمعية زراعية نعمل ضمن الإمكانات المتوفرة ونسعى دائماً للحصول على بعض المساعدات وقد حصلنا مؤخراً على مساعدة من مجلس كنائس الشرق الأوسط وهي كناية عن ثلاث آلاف غرسة من النصوب المثمرة ومئة قفير نحل فارغ وزعت جميعها على المزارعين في البلدة.

وقعنا اتفاقاً مع مجلس الإنماء والإعمار لدعم النحالين في البلدة من خلال مشروع تربية النحل مع بعض المعدات التابعة لهذا المشروع.

ومن خلالكم نوجه نداءً إلى كل المؤسسات للعمل على مساعدتنا لنستمر في أرضنا وفي وطننا وخاصة إلى وزارة الزراعة التي لم تقدم لنا شيئاً منذ اكثر من خمس سنوات.

مختار الهبارية

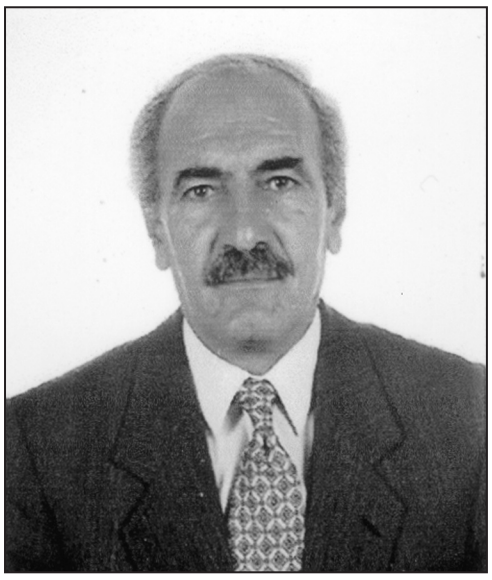

ابو همين

بدوره تحدث مختار بلدة الهبارية والمرشد الزراعي ورئيس التعاونية الزراعية في البلدة سابقاً وجيه أبو همين عن بلدة الهبارية ومواردها الزراعية وبالأخص زراعة الزيتون فقال:

"تميزت بلدة الهبارية عن باقي قرى العرقوب والجنوب بتاريخها الحضاري على مدى العصر الحجري عبر النقوش في المغاور والروماني عبر الاثارات الموجودة والاخص معبد هوفر في وسط البلدة الذي سميت الهبارية نسبة له بعدما كان اسمها الهوفرية وكان من معالم آثارها ايضاً اشجار الزيتون الذي يعود عمرها الى الآف السنين والمعروف اليوم بالزيتون الروماني . فزراعة الزيتون زراعة قديمة في البلدة تجددت مع الاجيال التي تعرف جذورها منذ ٣٥٠ عاماً."

وأضاف في حديث خاص لـ "صوت العرقوب" نتيجة حصر موارد البلدة بالزراعة لعدم اهتمام الدولة اللبنانية سابقاً وحديثاً عبر الحكومات المتعاقبة التي لم تهتم بهذه البلدة والمنطقة بشكل عام فما كان لأهل البلدة سوى الاهتمام بالزراعة وتربية الماشية وبالأخص زراعة الزيتون حيث تبلغ المساحات الزراعية المغروسة شجر الزيتون حوالي ٣٥٠٠ دنم ارض وهي مغروسة ٦٠٠٠٠ غرسة وتعطي انتاجاً حوالي ١٥٠٠٠ غالون زيت سعة٢٠ ليتر في السنوات العادية للانتاج ويوجد في البلدة اربعة معاصر زيت وكان سابقاً ثلاث معاصر على الطريقة البدائية شكلت نقطة جذب لعصر الزيتون من كل مناطق الجنوب.

وعما يمتاز زيت الزيتون في الهبارية قال ابو همين: "يمتاز زيت الزيتون في الهبارية بالجودة العالمية حيث تبلغ نسبة الاسيد فيه اقل من ٢٪ ويعتبر ٩٠٪ من زيت الهبارية زيت عضوي لا تدخل فيه مواد كيماوية".

وعن جودة الزيت قال: "تعود الجودة الى عدة عوامل منها:

١- نوع التربة وهي تربة حمراء فيها مواد معدنية غنية للزيتون.

٢- مناخ الهبارية الشبه جاف الذي يعطي الزيتون حيوية بعيداً عن الرطوبة التي تسبب الامراض للشجرة والحبة.

٣- موقع البلدة الجغرافي الذي يأتي بين سلسلة جبال تغذيها الاتربة المجروفة جراء السيول وتشكل مصدراً غذائياً غنياً.

٤- لا يتم استخدام أية مواد عضوية بمراحل الحرث والقطاف والتخزين والعصر."

وعن الاهتمام من قبل الجهات المختصة في موضوع الزيت قال: "كما عودتنا الدولة اللبنانية منذ الاستقلال حتى اتفاق الطائف وما بعد الحكومات المتعاقبة لم تهتم بهذه المنطقة بكافة شؤونها وموادها ولم نلق الاهتمام اللازم سوى بعض الدعم من وزارة الزراعة تمثل ببعض الشتول الحرجية وبعض الادوية لمكافحة امراض الزيتون مثل مرض عين الصوص وذبابة الزيتون".

وحول متابعة وملاحقة المطالب قال أبوهمين: "عندما كنت رئيساً للتعاونية الزراعية راجعت الجهات المختصة وكانوا دائماً يقولون بأنهم لا يملكون الامكانيات اللازمة رغم أن دعم الزراعة في بعض الاحيان ليس مكلفاً مثل قيامهم بالارشاد للمزارعين لكيفية الغرس والقطاف ومكافحة الامراض والتخزين الخ."

وعن المعضلات التي تواجه مزارع الزيتون قال: "هناك عدة عوامل يتأثر فيها المزارع لزيادة الانتاج وجودته

- غياب الارشاد الزراعي، مكافحة الامراض، تسميد الارض، كيفية قطاف الزيتون، كيفية التخزين، كيفية العصر، تخزين الزيت.

- استعمال الطرق البدائية في قطاف الزيتون وهو المضرب الخشبي مما يسبب جرح الحبة وسرعان ما يدخل الاسيد عليها ويزيد نسبته.

- عملية التخزين المعتمد عبر اكياس النايلون ولهذه الطريقة مساوئ كبيرة حيث ترفع درجة الحرارة مما يسبب زيادة الاسيد فيها.

- نوعية المعاصر المعتمد على الآلآت التي يدخل في صناعتها الحديد الذي يسبب بزيادة الاسيد بالزيت، بالاضافة الى طريقة العصر والنظافة

- عملية تخزين الزيت في غالون البلاستيك او ما شابه

وعن تصريف الانتاج قال ابو همين: لم تعمل الدولة على حماية الانتاج اللبناني وفتح الاسواق العالمية أضر بالزيتون اللبناني (مثل ايطاليا واسبانيا وبعض الدول العربية). مما يسبب الكساد للزيت اللبناني تحت ذريعة عدم توافر الشروط العالمية للزيت اللبناني. وهذا الكساد الذي يبلغ في بلدة الهبارية ٥٠ ٪ من الانتاج والباقي ٣٥٪ تصريف عبر العلاقات الشخصية للمزارع بسعر ٩٠٠٠٠ل.ل كحد اقصى بينما تبلغ تكلفة الغالون الواحد ٧٥٠٠٠ ل.ل وتعتبر هذه اهم المشاكل.

وعن سبب الكلفة العالية للغالون قال أبوهمين: "هناك اسباب عديدة: اولاً الغالون سعة ١٦ ليتر من الزيت الصافي اي ما يعادل ٦ كلغ من الزيتون اي عمل يوم لعامل عادي تكلفة عمله ٢٥٠٠٠ل.ل. اذاً اليد العاملة الغالية - الكلفة العالية للحراثة - الكلفة العالية للتقليم - الكلفة العالية للاسمدة اذا كانت بدائية او كيماوية. كل هذه الأمور تزيد من كلفة غالون الزيت".

وعن الحلول قال أبوهيمن: "لا بد من دعم الدولة اللبنانية عبر وزارة الزراعة ويتمثل بالارشاد الزراعي عبر توعية المزارع وتقديم الاسمدة والادوية لمكافحة امراض الزيتون.

- تأمين الاسواق الداخلية والخارجية لتصريف الزيت.

- تحسين سعر الغالون بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ل.ل عبر حماية الاسواق الداخلية وتأمين الاسواق الخارجية.

- دعم اليد العاملة عبر استخدام المكننة في القطاف مما يخفف سعر العامل عبر زيادة الانتاج اليومي للمزارع.

- اعتماد معاصر خاصة لا يدخل في تصنيعها الحديد مثل اعتماد معاصر ستانليس النظيفة.

- نقل الزيتون بالاقفاص لتهوئته من اجل عدم ارتفاع درجة حرارته.

- المساعدة في استصلاح الاراضي الزراعية للزيتون وهي مساحات واسعة تبلغ حوالي ٣٠٠ دنم ارض ما يوازي الارض المغروسة بالزيتون. واذا قامت الجهات المختصة بهذا الدعم نستطيع من خلاله تصنيف زيت الزيتون اللبناني عالمياً فالمشكلة بالجهات المختصة وليس بالمزارع".

مصير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلة على ضوء المباديء الدستورية والقانون الدولي

بمبادرة من لجنة المحامين في المؤتمر الشعبي اللبناني، شارك ما يزيد عن مئة وخمسين محامياً من أغلب الإتجاهات السياسية والمناطقية والنقابية اللبنانية في "اللقاء التشاوري القانوني حول التحديات والمخاطر على لبنان" الذي إنعقد في فندق ميرديان كومودور في بيروت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٣ وكانت قضية الأراضي المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا من أبرز وأهم المحاور التي ناقشها "اللقاء" حيث قدم عضو قيادة هيئة أبناء العرقوب المحامي كمال حديد دراسة بعنوان "مصير الأراضي اللبنانية المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا على ضوء المباديء الدستورية والقانون الدولي".

و"صوت العرقوب" تنشر نص هذه الدراسة لتنوير الرأي العام اللبناني عموماً والعرقوبي خصوصاً.

جانب من المشاركين في اللقاء التشاوري القانوني

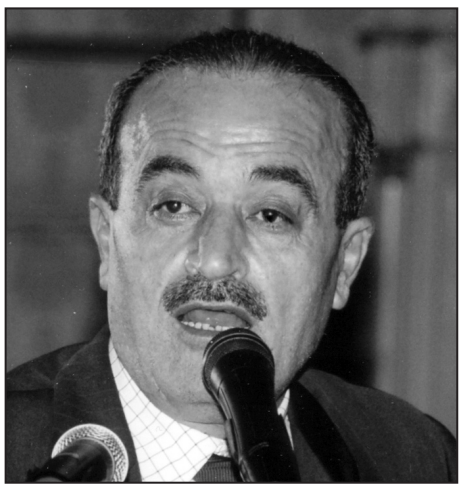

حديد يتلو دراسته

على زاوية لبنان الجنوبية الشرقية وعلى ملتقى الحدود بين أراضي لبنان وسوريا وفلسطين المحتلة تمتد مزارع شبعا بمحاذاة الحدود السورية مع لبنان لمسافة تزيد عن عشرين كيلومتر تتدرج في إرتفاعها عن سطح البحر من حوالي ثلاثماية متر إلى أكثر من ألفي متر عند قمم جبل الشيخ وبعمق داخل الأراضي اللبنانية يتراوح بين ٢ كيلومتر وعشرين كيلومتر، بحيث تصل مساحتها التقديرية إلى حوالي مئة وثمانون كلم٢.

يملك مزارع شبعا مواطنون لبنانيون من بلدة شبعا اللبنانية بالإضافة لبعض الملكيات الوقفية للطائفة المسلمة السنية والطائفة المسيحية الأرثوذكسية وهذه الأراضي موزعة على خمس عشرة مزرعة هي الرمثة، زبديين، برختا الفوقا وبرختا التحتا، كفردورة، جورة العقارب، ظهر البيدر، قفوة، بيت البراق، مغر شبعا، فشكول، رويسة القرن، الربعة، ومزرعة بسطرة الخامسة عشر التي إستحدثها الأهالي خارج الأراضي المحتلة من المزارع.

كان يقطن هذه المزارع حتى العام ١٩٦٧ حوالي ألف ومائة عائلة لبنانية من أهالي شبعا على شكل إقامة دائمة يتابعون أعمالهم الزراعية على إمتداد فصول السنة من حراثة الأرض وجني المواسم ورعي الماشية.

إبان عدوان حزيران عام ١٩٦٧ توغلت القوات الصهيونية في الأراضي اللبنانية خلال إجتياحها الأراضي السورية المحاذية في الجولان ولم توفر إعتداءاتها المزارعين الأمنين في أراضيهم الذين نزحوا عن المزارع وتركوا مواسمهم بعد إستشهاد أحد المزارعين خلال العدوان لكنهم عادوا بعد إنحسار العاصفة العدوانية الصهيونية، إلى إستثمار حقول الزيتون بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتأمين وجودهم من عدوانية دوريات العدو التي كانت تخترق أراضي المزارع من حين لآخر.

شهدت نهاية العام ١٩٦٨ إنتشار قوى المقاومة الفلسطينية في منطقة العرقوب وقد شمل هذا الإنتشار مواقع عديدة من أراضي المزارع وتلال كفرشوبا وكانت في العام ١٩٦٩ من ضمن الأراضي اللبنانية التي شملها إتفاق القاهرة وبين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية والمعروفة بمنطقة شرقي الحاصباني وشهدت هذه المنطقة مواجهات عنيفة خلال الفترة من العام ١٩٦٩ حتى العام ١٩٧٢ حيث إستكملت قوات الإحتلال الصهيوني ضمها وإقتطاعها عن الأراضي اللبنانية بالأسلاك الشائكة وأنشأت فيها المواقع العسكرية والمراصد وشقت الطرقات التي تربط المزارع والتلال مع الأراضي الفلسطينية المحتلة مباشرةً.

الهوية اللبنانية لمزارع شبعا

إن الوثيقة التاريخية لإنشاء الكيان اللبناني تتمثل في إعلان دولة لبنان الكبير من قبل سلطة الإنتداب الفرنسي عام ١٩٢٠ وإستقرت الحدود في دستور ١٩٢٦ التي نصت على حدود لبنان المعترف بها دولياً ويجري إعتماد الحدود الإدارية لأقضية مرجعيون وحاصبيا وراشيا وبعلبك كحدود شرقية جنوبية للدولة اللبنانية.

وكان من مقتضيات السيادة الوطنية على الأراضي اللبنانية إخضاعها للقوانين والأنظمة التي تطبقها السلطات الأمنية والإدارية والتي تبدو متنوعة ومتواترة ومستمرة وبارزة في منطقة مزارع شبعا خصوصاً في عهود ما بعد الإستقلال إلى أن حال وجود الإحتلال الصهيوني فيها دون إستمرار ممارسة أعمال السيادة الوطنية المرعية الإجراء سابقاً.

وزخر الملف الذي كونته هيئة أبناء العرقوب بالمستندات الثبوتية وحملته في تحركاتها بين المراجع الرسمية والدينية والسياسية المحلية والمراجع العربية والدولية منذ منتصف الثمانينات ولازال يشكل جوهر الملف اللبناني الرسمي بشأن هذه القضية في كل المحافل العربية والدولية.

- يحتوي الملف على سندات تمليك خاقانية منذ أيام الخلافة العثمانية تثبت أن هذه المزارع جزء من المنطقة الإدارية لقضاء مرجعيون المعرف عنه في الدستور اللبناني ووثيقة إعلان دولة لبنان الكبير.

- يحتوي الملف على عشرات سندات التمليك وإجراءات المساحة الإختيارية في مختلف المزارع المحتلة ومسجلة لدى السجل العقاري في صيدا.

- يحتوي الملف على أحكام قضائية عدلية وشرعية في عهود ما بعد الإستقلال بشأن قضايا عقارية وشخصية في منطقة المزارع.

-يحتوي الملف على معاملات ترخيص بناء في مزارع شبعا مصدرها بلدية شبعا وقائمقامية حاصبيا.

- يحتوي الملف على إتفاقات حدود محلية بين القرى السورية المتاخمة للمزارع تبين حدود خراج المزارع اللبنانية مع الاراضي السورية وموقعة من مخاتير شبعا وجباتا ومجدل شمس ومندوب عن دولة الإنتداب الفرنسي.

- يحتوي الملف على خرائط موقعة من القاضي العقاري في كل من لبنان وسوريا ومحاضر لجان ترسيم مناطق حدود لبنانية سورية تؤكد بعيداً عن أي إلتباس هوية المزارع اللبنانية.

وقد كان هذا الملف المكتمل في عهدة دولة الرئيس سليم الحص في أيار عام ٢٠٠٠ إبان متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الذي ينص على الإنسحاب من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

لكن الأمم المتحدة – وبرغم وضوح هذا الملف وإكتمال المستندات الثبوتية التي تجزم بحق السيادة اللبنانية على مزارع شبعا - تعاملت مع هذه القضية بعيداً عن روح المسؤولية الدولية والأصول القانونية التي ترعى دورها في مثل هذه الأزمات.

موقف الأمم المتحدة والميثاق الدولي

أعلنت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرنسيسكو بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٤٥ أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها أن تضم قواها كي تحتفظ بالسلم والأمن الدولي، وأكد الميثاق في المادة الأولى مقاصد هيئة الأمم المتحدة ونصت الفقرة على :" حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم .... "

إذا كانت المهمة الأساسية لهيئة الأمم المتحدة كما نص عليها الميثاق هي حفظ الأمن والسلم الدوليين وإذا كانت الحروب بطبيعتها تشكل تحدياً لهذا الدور فإن واقع الإحتلال يمثل تهديداً دائماً للأمن والسلم، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة خالف مقاصد هيئة الأمم وروحية ميثاقها وتجاهل واقع الإحتلال العدواني لمزارع شبعا وشغل نفسه والمنظمة الدولية بمشكلة بديلة مختلفة إسمها ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا.

ولم يكن موقف الأمم المتحدة ميثاقياً ولا قانونياً حتى أنه لم يكن مستقراً و متماسكاً في كثير من المواقف المتباينة والمتناقضة تبعاً للضغوطات.

١- تجاهل موقف الأمم المتحدة القرار ٤٢٥ الذي ينص على إنسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة كافةً وفرزها إلى أراضي محتلة بعهدة اليونيفيل وأخرى في عهدة اليوندوف لإخراج مزارع شبعا من مستلزمات الإنسحاب الصهيوني بموجب هذا القرار.

٢- تجاهل موقف الأمم المتحدة ملف المستندات الثبوتية التي تؤكد ممارسة السيادة اللبنانية في مزارع شبعا ما قبل الإحتلال ولجأ إلى خرائط متناقضة على الورق لإنكار الهوية اللبنانية لهذه المنطقة.

٣- إستبدلت الأمم المتحدة معالجة قضية الإحتلال الواقعي على الأرض بمشكلة مصطنعة تقوم على خلاف إفتراضي بين لبنان وسوريا على هوية هذه الأرض.

٤- تجاوزت الأمم المتحدة كل الإعلانات الرسمية السورية المؤيدة لهوية المزارع اللبنانية وإفتعلت مشكلة ترسيم الحدود في منطقة محتلة من القوات الإسرائيلية على جانبين السوري واللبناني.

كل هذه السياسات التي طبعت السلوك السلبي للأمم المتحدة منذ ٢٥ أيار العام ٢٠٠٠ كانت تخدم دوام الإحتلال الإسرائيلي الذي يمثل التهديد الأساس لدور هيئة الأمم في حفظ الأمن والسلم الدوليين ويغطي الإنتقاص من سيادة دولة لبنان العضو المؤسس في الأمم المتحدة.

الموقف اللبناني الرسمي والدستور

لما كانت قضية مزارع شبعا السيادية من المبادئ الدستورية التي ترعى سلامة ووحدة الكيان فلا بد لمناقشة الموقف الرسمي من العودة إلى النصوص الدستورية.

١- فالفقرة (أ) من مقدمة الدستور التي تنص على أن: لبنان وطن حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً.

والمادة الأولى من الدستور تنص على أن:

"لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لاتتجزأ وسيادة تامة أما حدوده فهي

شمالاً:....

شرقاً: ....

وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية

غرباً: ....

٢- نصت المادة الثانية من الدستور اللبناني على أنه:

"لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه"

إزاء هذه النصوص الدستورية كان تصرف الحكومات اللبنانية مخالفاً لها بصورةٍ فاضحة من خلال التنكر لقضية الإعتداء على منطقة المزارع في حزيران عام ١٩٦٧ وعمليات الإحتلال والإقتطاع التي جرت عليها من قبل الصهاينة.

وفي حين إعترفت الدولة إعترافاً خجولاً بمعاناة المشردين من مزارع شبعا عام ٦٧ فقدمت لهم مصلحة الإنعاش الإجتماعي بعض المساعدات الطارئة في حينه إلا أن الحكومات اللبنانية عادت وتجاهلت قضية إحتلال أرضهم ثم إنسحبت من مسؤولياتها بالكامل من هذه المنطقة مع إنعقاد إتفاقية القاهرة مع المقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٩.

- وفي أعقاب الإجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ – عملية الليطاني – وصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ تمادت حالة التجاهل الرسمي لقضية إحتلال المزارع وسكتت الحكومات عن حالة الإقتطاع التي جرت عليها.

وخلال المفاوضات المباشرة التي قامت بها الحكومة اللبنانية مع دولة الإحتلال الإسرائيلي لعقد إتفاق ١٧ أيار تجاهلت الحكومة اللبنانية هذه القضية وأسقطتها من حساب إهتمامها وسكتت عن حالة الإقتطاع التي جرت عليها.

أثارت هيئة أبناء العرقوب في منتصف العام ١٩٨٧ مسألة توطين يهود الفالاشا وتجاوب الرئيس سليم الحص من موقعه كرئيس للحكومة ووزير للخارجية فرفع مذكرات الهيئة إلى الأمم المتحدة حيث أوفدت لجنة لتقصي الوقائع.

وسجلت اللجنة أن هناك بدايات أعمال لقيام مشاريع إستيطان في مزارع شبعا في حدود ما سمح لها من تحرك.

- وفي سياق تحركها المتواصل لإزالة الإحتلال عن المناطق الجنوبية المحتلة دعت هيئة أبناء العرقوب إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي وطالبت الحكومات اللبنانية المتعاقبة بإعلان تفسير لبناني رسمي لهذا القرار بحيث يشمل تنفيذه الأراضي اللبنانية المحتلة كافة ومن ضمنها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلة لقطع الطريق على نوايا الإحتلال المبيتة لإخراج قضية إحتلال المزارع من دائرة تنفيذ القرار ٤٢٥.

- وفي حين كانت تلقى هذه الدعوة تفهماً من بعض وزراء الخارجية اللبنانيين إلا أن هذا التفهم لم يتحول إلى موقف حكومي لبناني رسمي متحرك وفاعل تجاه المجتمع الدولي والأمم المتحدة وبرغم الإستدراكات التي قامت بها حكومة الرئيس سليم الحص قبيل الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب في ٢٥ أيار عام ٢٠٠٠ إلا أن التواطؤ الدولي مع المطامع الإسرائيلية في هذه المنطقة تمثل في تقارير الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ومبعوثه تيري رود لارسن التي كانت أشبه بفذلكاتٍ سياسية تهدف إلى تغطية إستمرار الإحتلال الصهيوني للمزارع والتلال اللبنانية دون إكتراث بما يمثله ذلك من تهديد للأمن والسلام في لبنان والمنطقة.

وذهبت الأمم المتحدة بموقفها بعيداً عن مسرح الجريمة ووقائعه المادية إلى إفتراضات لا أساس لها من خلاف بين لبنان وسوريا حول هوية المزارع وساعدها على ذلك سكوت الحكومات المتعاقبة بعد التحرير التي أهملت قضية المزارع ولم تبذل أي جهد لإعادة تصويب موقف الأمم المتحدة أو إستثمار العلاقة الجيدة مع سوريا لسحب الذرائع التي تمثلت في فذلكات الأمين العام ومبعوثيه.

ولقد بلغت السفاهة السياسية ذروتها في الإستخدام المبتذل لقضية المزارع وإقحامها في سوق الإبتزاز على صعيد العلاقة مع سوريا أو محاصرة دور المقاومة حيث بلغ الفجور بالبعض إلى إنكار لبنانية مزارع شبعا والدعوة للتخلي عنها للإحتلال الإسرائيلي – بما يخالف نص المادة الثانية من الدستور اللبناني بأنه:

" لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه"

وجاء هذا النص مطلقاً بمنع التخلي أو التنازل لأي كان فكيف بالأحرى إذا كان التخلي أو التنازل لحسابً عدوٍ محتل حيث يتجاوز الجرم مسألة خرق الدستور إلى الخيانة العظمى.

وقد أعلن مؤخراً أمين عام الأمم المتحدة الجديد بان كي مون في تقرير له حول قضية إحتلال مزارع شبعا بأن هناك تقدماً في مجال ثبوت هوية هذه المزارع اللبنانية على قاعدة ما وجده في الملف من خرائط ومستندات عقارية رسمية علماً أن هذه الوثائق والمستندات مقدمة للأمم المحتدة منذ سنوات طويلة بواسطة الحكومة اللبنانية في العام ٢٠٠٠ وبواسطة هيئة أبناء العرقوب مباشرةً للأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان في كل مرة كان يزور فيها لبنان وكان آخرها في ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٦، فهل هذه الصحوة الجديدة في موقف الأمم المتحدة مؤشر على مرحلة مختلفة من التعاطي مع قضية حق لبنان في إستعادة أراضيه المحتلة. إنه سؤال مرهون بالمستقبل.

لكن المعيار الأهم لمواقف المراجع الدولية والرسمية اللبنانية هو مدى إنسجام موقف المرجعية الدولية مع ميثاق الأمم المتحدة وكذلك إلتزام الحكومة اللبنانية كمرجعية أساسية بالدستور اللبناني.

فالمطلوب من الأمم المتحدة تطبيق أحكام الميثاق ومقاصده في حفظ الأمن والسلم وإزالة الإحتلال الذي يهدد هذه المقاصد فالمطلوب من الحكومة اللبنانية أن تلتزم قضية تحرير مزارع كقضية سيادة وطنية لا يجوز السكوت عن إنتقاصها دستورياً والوقوع في جرم التخلي الذي يخالف المادة الثانية من الدستور اللبناني.

القضية أولاً وأخيراً قضية إرادة سياسية لبنانية تلتزم قضية السيادة والتحرير وإلتزام دولي بحفظ الأمن والسلم الدوليين بإزالة الإحتلال وعدم الهروب من القضية الأساسية أو الهروب بها إلى متاهات تمدد عمر الإحتلال وتثير زوابع الشبهات حول حق السيادة وتحرير الأرض التي دفع أصحابها مئات الشهداء في مواجهة الإحتلال الذي يهدد الكيان والإنسان في لبنان.

مستوصفات هيئة أبناء العرقوب منارة أمل للمواطنين والمحتاجين

أكثر من ١٥٠ ألف خدمة متنوعة قدمتها مراكز الهيئة خلال ١٥ عاماً

عند الحديث عن هيئة ابناء العرقوب ومزارع شبعا فإننا نتحدث عن احدى مؤسسات المؤتمر الشعبي اللبناني، فهيئة ابناء العرقوب ومزارع شبعا تأسست في ١٩٨٥/١/٢٢ وحصلت على علم وخبر ١٨٣/أ.د. من وزارة الداخلية، وهي مؤسسة وطنية نضالية توحيدية تعنى بتوفير مستلزمات الصمود للأهالي في منطقة العرقوب والشتات، وتناضل من أجل تحرير الأراضي المحتلة من قبل العدو الاسرائيلي وفي مقدمتها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

كما أن الهيئة تعد نفسها جزءاً من حركة النضال الوطني اللبناني المؤمن وهي تعمل على توحيد الموقف الشعبي في العرقوب على قاعدة مواجهة الأطماع الصهيونية والمساهمة في رفع قضايا وهموم المنطقة من خلال أطر التمثيل الديمقراطي كالبلديات والمخاتير. وفي هذا المجال فقد خاضت الهيئة الانتخابات البلدية والاختيارية مرتين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٤، واستطاعت رغم كل ظروف الحصار والضغوط التي مورست ضدها إيصال العديد من اعضاء المجالس البلدية والمخاتير في مختلف بلدات العرقوب.

لقد عملت هيئة أبناء العرقوب ومزارع شبعا من خلال مجموعة عناوين ومحاور اساسية وهي:

١ – مواجهة الاحتلال ومشاريعه التطبيعية خلال فترات الاحتلال لمنطقة الجنوب والعرقوب.

٢ – العمل على ابراز قضية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وتشكيل ملفها والنضال المستمر من أجل تحرير هذه القطعة الغالية من الأراضي اللبنانية المحتلة.

٣ – الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والصحية والتربوية والاقتصادية في منطقة العرقوب وفي مناطق الشتات.

وسنسعى في هذه المقالة لإبراز الدور الذي لعبته الهيئة تطبيقاً للمحور الثالث، اي محور التنمية والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والصحية، وذلك من خلال التركيز على مراكز الهيئة الصحية والاجتماعية.

لقد أسست الهيئة خلال ٢٢ عاماً من عمرها ثلاث مراكز ومستوصفات اضافة إلى مركز شبابي وطلابي.

المراكز الصحية

اولاً: مستوصف الهبارية الخيري. تأسس المستوصف بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥ بموجب ترخيص من وزارة الصحة رقم ٨٦/١ وهو يعمل منذ ذلك التاريخ في بلد ة الهبارية. ويقدم مختلف الخدمات الصحية والطبابة من صحة عامة، طب اسنان، توزيع الدواء، والمشاركة في الحملات الميدانية التي تنظمها الهيئة.

وقد قدّم خلال ١٥ عاماً من عمله أكثر من ١٥ ألف خدمة متنوعة واستمر يعمل طيلة فترة الاحتلال الاسرائيلي لمنطقة العرقوب والجنوب وذلك من خلال اتفاق تم بين الهيئة وقوات الأمم المتحدة المتواجدة في المنطقة، حيث استمر المستوصف بعمله وتقديماته وخدماته للمواطنين من خلال قوات الطوارىء الدولية التي اعادت تسليمه للهيئة بعد التحرير في العام ٢٠٠٠.

نظم المستوصف عدة دورات تمريض ودفاع مدني، وتحوّل خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ إلى مركز طوارىء قدّم الطبابة والادوية والاسعافات الأولية للمواطنين، وتم تقديم مختلف انواع المساعدات الممكنة من خلاله، ويقدم سنوياً أكثر من ألف خدمة.

ثانياً: مركز العرقوب الصحي في العمروسية (حي السلم): تأسس بتاريخ ١٩٩٢/٥/٩ بموجب ترخيص من وزارة الصحة اللبنانية تحت الرقم ٢٠٣/٢.

يقدّم المركز الطبابة بمختلف اختصاصاتها من صحة عامة، طب نسائي، قلب، جراحة، اطفال، عيون، طب اسنان، مختبر، تلقيح، طب مدرسي، تصوير صوتي وغيرها من الخدمات الطبية المتنوعة.

قدّم المركز حتى الآن ما يقارب ١٢٠ ألف خدمة متنوعة. وهو يشارك بشكل فعّال في حملات التلقيح والطب المدرسي وينظم بشكل دوري العديد من الندوات وحملات التوعية الصحية والاجتماعية، كما تحوّل المركز الى مقر للندوات السياسية والفكرية والاجتماعية واللقاءات العامة التي تبحث هموم وقضايا منطقة العرقوب، حيث عقدت عشرات الندوات واللقاءات كما تم تنظيم عشرات الافطارات الشعبية والشبابية والطلابية بمناسبة شهر رمضان المبارك.

ونظم المستوصف اكثر من ٨ دورات للاسعافات الاولية والتمريض والدفاع المدني، وخرّج عشرات الشباب والفتيات.

لقد تحوّل المركز فعلياً إلى ملتقى لأبناء منطقة العرقوب وكل المواطنين المقيمين في منطقة العمروسية وجوارها، واصبح موضع ثقتهم في مختلف النواحي، وهو يقوم بدور تنموي كبير في منطقة تغيب عنها خدمات الدولة بشكل واضح.

ثالثاً: مستوصف شبعا والعرقوب الصحي: تأسس المستوصف في بلدة شبعا بعد تحرير المنطقة من الاحتلال الاسرائيلي وبمبادرة من رئيس المؤتمر الشعبي الاخ كمال شاتيلا وبتوجيه منه، وحصل على ترخيص من وزارة الصحة في ٢٠٠٢/٢/٥ تحت الرقم ٢٠٣/٢. تدير المستوصف هيئة ابناء العرقوب وتشرف عليه بالتعاون مع هيئة الاسعاف الشعبي. ويقدّم مختلف الخدمات الصحية والاجتماعية من صحة عامة، طب مدرسي، جراحة عامة، طب اسنان، عيون، جلد ونسائي. تم تجهيزه بغرفة عمليات للطوارىء. كما نظّم القيمون على المستوصف عشرات الندوات الصحية والاجتماعية وندوات التوعية. وخرّج كذلك عدة دورات للإسعافات الاولية حيث تخرّجت منه أكثر من ٦٠ فتاة خلال الاعوام الماضية، كما قدّم حتى الآن حوالي ٢٠ ألف خدمة، وتصل خدماته إلى أكثر من أربعة آلاف خدمة سنوياً.

نظم عدة حملات تطبيب ميدانية بالتعاون مع هيئة الاسعاف الشعبي بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، حيث قدّم العديد من الخدمات والمعاينات، وتم توزيع آلاف الادوية على المرضى والمحتاجين خلال فترة العدوان وبعدها.

تعمل الهيئة على تطوير عمل مراكزها ومستوصفاتها باستمرار من خلال تطوير الخدمات والآلات والتعاقد مع أفضل الأطباء والأخصائيين من أجل رفع مستوى الخدمة التي يتم تقديمها لأهلنا في منطقة العرقوب وأماكن الإقامة خارج المنطقة.

ندوة شبابية عرقوبية في ذكرى الوحدة

د. حمدان: السبيل لتحريرنا من السيطرة الأجنبية

لمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لقيام الوحدة بين مصر وسوريا، نظمت هيئة أبناء العرقوب ومزارع شبعا ندوة شبابية في المركز الصحي الإجتماعي التابع للهيئة في حي السلم بالضاحية الجنوبية حضرها حشد من الشباب من أبناء العرقوب.

تحدث في الندوة رئيس الهيئة الدكتور محمد حمدان فعرض لظروف "قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ والتي جاءت إستجابة طبيعية لإرادة الشعب في التوحيد ورداً على التقسيم الإستعماري للمنطقة، وكانت نتيجة إستفتاء شعبي حر في البلدين، الأمر الذي أكسبها بعداً ديمقراطياً وخياراً حراً، فلم تكن وحدة قسرية وإنما وحدة ديمقراطية".

وقال: "لقد أحدث إعلان الجمهورية العربية المتحدة زلزالاً ضد مصالح الإستعمار، فإنهار النظام البريطاني في العراق وإشتعلت الإنتفاضة في لبنان ضد حكم شمعون الموالي للأحلاف الإستعمارية وإنطلقت ثورة الجزائر، وتوالت الإنتفاضات في فلسطين".

وأكد "أن ممارسات وأخطاء بعض الأحزاب والأنظمة العربية لا تعني أن المشكلة في فكرة الوحدة كهدف، فأعداء الأمة يعرفون خطر الوحدة عليهم، لذلك أخذوا يعملون على الإنقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية داخل كل بلد".

وختم أن "الوحدة العربية وحدها تحررنا من السيطرة الإستعمارية وتستعيد حقوقنا وتحولنا كعرب إلى قوة نهضوية عصرية، وأن الطريق للوحدة يمر بالتكامل العربي وتطوير الجامعة العربية لتصبح حالة إتحادية وتفعيل وتطوير معاهدة الدفاع العربي المشترك وتطبيق السوق العربية المشتركة".

وفي ختام الندوة دار نقاش وحوار شارك فيه عدد من الحضور. ورداً على سؤال قال حمدان: "إن الأزمة الحالية في لبنان هي بين فريقين: الأول يعارض الوصاية الأجنبية ويؤمن بالممانعة والمواجهة والمقاومة للمخططات الخارجية والإستعمارية وبضرورة الحفاظ على عروبة لبنان ووحدته، والثاني يعمل على تسليم البلد إلى الخارج ووضعه تحت الوصاية الدولية أمنياً وإقتصادياً وقضائياً وسياسياً".

وزير الدفاع البلجيكي يزور منطقة العرقوب ويقدم مساعدات مدرسية

وعلي يطالب بدعم حق لبنان في تحرير الارض والتعويضات

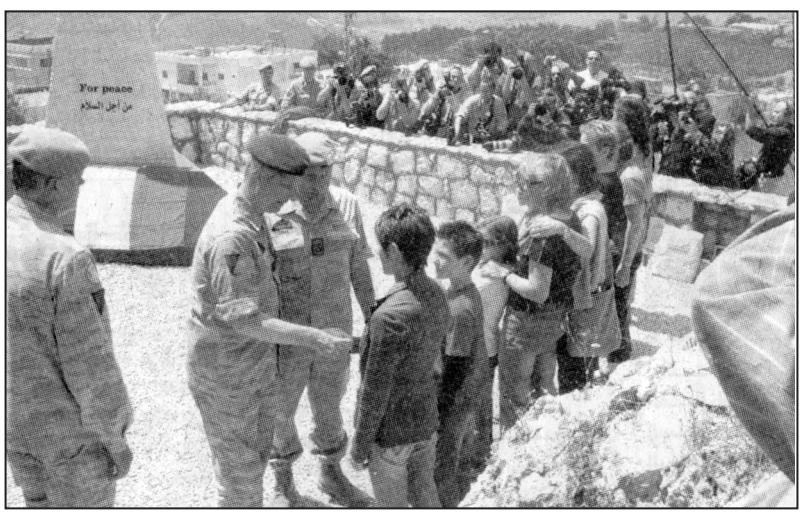

ولي العهد البلجيكي وعائلة جنوده الضحايا ونصبهم التذكاري

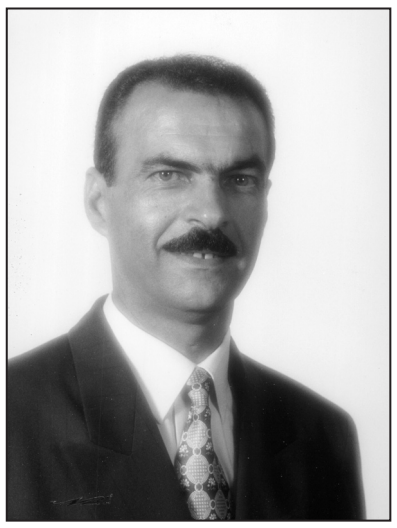

قام ولي العهد البلجيكي الأمير فيليب دوساكس يرافقه وزير دفاع بلاده اندره فلاهو بتفقد كتيبة بلادهم المشاركة في إطار «اليونيفل» والتي تتخذ من بلدة تبنين في القطاع الغربي مقراً لقيادتها.

وكان وزير الدفاع زار منطقة العرقوب وتفقد مكان سقوط ثلاثة من جنود بلاده في حادث سير في مرتفعات كفرشوبا يرافقه عائلات الضحايا الثلاثة وهم «باولز لوسي» و«دي باكركيري» و«بيرغن روجر». وكان في إستقبال فلاهو النائب قاسم هاشم وفاعليات منطقة العرقوب.

وأكد هاشم في المناسبة على أهمية دور المقاومة في تحرير الجزء الأكبر من أرض الجنوب من الإحتلال، داعياً الدول المشاركة في إطار «اليونيفل» إلى دعم حق لبنان في إستعادة وتحرير ما تبقى من أرض محتلة وخصوصاً مزارع شبعا وتلال كفرشوبا».

بدوره عضو قيادة هيئة ابناء العرقوب، مدير مدرسة شبعا الرسمية، يحيى علي أدلى بتصريح بالمناسبة قال فيه: نشكر لأي دولة تقديمها المساعدات الإنسانية، خاصة من الدول المشاركة في قوات اليونفيل، ولكن يهمنا التأكيد بأن المعيار الأساسي هو دعم موقفنا في ضرورة تحرير الأراضي التي ما تزال تحتلها اسرائيل كاملة وغير منقوصة وهي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وغيرها من النقاط.

ونتمنى على بلجيكا دعم حقنا بالمطالبة بالتعويضات الواجب على إسرائيل دفعها نتيجة لعدوانها واحتلالها لأرضنا طيلة فترة ٤٠ عاماً.

ان حصولنا على هذه الحقوق الأساسية في تحرير الأرض والتعويض عن خسائرنا الاقتصادية هو معيار أساسي من معايير الاستقرار في المنطقة.

وكان ولي العهد البلجيكي ووزير الدفاع زار النصب التذكاري الذي أقيم تخليداً لجنود بلادهم الثلاثة بحضور قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان وقائد جهاز الإرتباط العميد الركن بول مطر وقائد اللواء الحادي عشر في الجيش اللبناني العميد الركن رفيق حمود.

تجدر الإشارة إلى أن الوحدة البلجيكية قدمت المئات من الشنط المدرسية كمساعدات لعدد من مدارس الجنوب والعرقوب.

صوت العرقوب - تصدر في بيروت عن هيئة أبناء العرقوب - علم وخبر رقم ١٨٣/ أ.د - هاتف وفاكس: ٠١/٦٤٤٢٣٥ - ٠١/٧٤٣٩٠٠ - ٠٣/٢٦٩٥٦٥ - ٠٣/٨٩١١٧١
www.arkoub.org - www.chebaafarms.org / E-mail: info@chebaafarms.org